واقع الأسرة الفلسطينية تحت الاعتقال الإسرائيلي

The reality of the life of the Palestinian family under the Israeli pressure

طالب الدكتوراه : عبيد احميدة[1]
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

تحت إشراف : أ.د/ علي أبو هـاني
كلية الحقوق – جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

الملخـص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مختلف المراحل التي مرت على الأســرة الفلسطينية وتمكنت خلالها وعلى الرغم مما طالها المحافظة على تماسك المجتمع الفلسطيني وهويــته ومنها ما عرفته خلال مرحلة الاحتلال الإسرائيلي ومع ما فرضه من تهجير واعتقال لتبدأ معه الأسرة الفلسطينية المعتقلة رحلة المعاناة الشاقة والصعبة وتتأثر ظروفـها الاجـتماعيــة والاقتصادية وتصبح تعيش وضعية مزرية بسبب ما تعرضت وما تزال تتـعرض لـه كافة حقوقها من انتهاكات جسيمه هذه الممارسات الخطيرة وعلى الرغم من تطورها وتعارضـها مع كافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان عجزت المجموعة الدولية عن وضع حد لها. مــما أصبح يتطلب وعلى الفور من الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بحماية فعليــة لحقوق أسر المعتقلين وكافة الأسر في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يضمن الحياة الكريمة لأفرادها.

الكلمات المفتاحية: الأسرة ،الفلسطينية،الاعتقال،حقوق،الأطفال،الحماية الدولية.

Abstract:

This study seeks to clarify the different stages the Palestinian family passed by and through which it called over comeplentiful obstacles and preserve the identity of the Palestinian society despite the Israeli occupation and its policy of displacement and capture.

It was during hat period and under those circumstances that the Palestinian family started to live and witness shard conditions that affected both its social and economic positions due to the violation of its rights.

The abusing situations of those rights despite being dangerous and threatening could not be managed by the international group. Therefore, it became necessary to take some prompt measures by the United Nations in order to protect

[1] البريد الإلكتروني : hmidains@gmail.com

the rights of not only the families of the captured people but all the Palestinian families to assure a decent life to its member.

Keywords : Family; Palestinian; arrest; rights; children; international protection.

مقدمة:

ارتبطت الأسرة الفلسطينية ومنذ زمن بعيد بأرضها وظلت متشبثة بها، مـما شـكل روابطها في إطار المجتمع الفلسطيني وكان لها دور بارز في المحافظة على تماسـك هـذا المجتمع وصيانة هويته على الرغم من كافة الإجراءات التي اتخذتها السلطة العثمـانية أو تلك التي قررها الانتداب البريطاني والتي كانت في معظمها في غير صالحها وخدمت المستوطنين الصهاينة على حساب حقها المشروع في الأرض والممتلكات لكن وبتعرض فلسطين للاحتلال الإسرائيلي وجدت الأسر الفلسطينية في واقع مغاير فقدت معظمها أراضيها ومساكنها وطالها القتل والتهجير ونعرف الاعتقال كأسلوب تعسفي أصبحت تمارسه سلطة الاحتلال وتزيد من توسيع نطاقه ليطال معظم الأسر وبذلك تكاثرت وتضاعفت أعداد أسر المعتقلين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأصبح في أغلب الأحوال لا تخلو أسرة فلسطينية من معتقل أو من مجموعة من المعتقلين، مما ألحق الضرر الفادح بهذه الأسر وعرض كافة حقوقها للانتهاكات الخطيرة .

فكيف كانت أوضاع أسر المعتقلين الفلسطينيين وما تأثير الاعتقال على ظروفها وهل من سبيل إلى حماية حقوقها المشروعة؟

تساؤل سأحاول الإجابة عنه من خلال الخطة التالية :

- **المبحـث الأول**: الأسرة الفلسطينية وأوضاعها تحت الاعتقال.
- **المبحـث الثـاني**: تأثير الاعتقال على أسر المعتقلين الفلسطينيين والجهود الدولية لحمايتها.

المبحث الأول: الأسرة الفلسطينية وأوضاعها تحت الاعتقال الإسرائيلي

تتميز الأسرة الفلسطينية بمكانة معتبرة في المجتمع الفلسطيني وكان له دور بارز في المحافظة على هوية الشعب العربي الفلسطيني وتماسكه سواء خلال المرحلة الطويلة للإدارة العثمانية أو في فترة الاحتلال البريطاني الذي تحول إلى انتداب هذا الانتداب الذي أرسى القواعد لوطن يهودي في فلسطين، وكان له الدور الأبرز في وقوعها تحت الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي الذي أدخل الأسرة الفلسطينية في مرحلة صعبة وخطيرة تحت ممارسات هذا الاحتلال .

المطلب الأول: أوضاع الأسرة الفلسطينية قبل الاحتلال الإسرائيلي

عايشت الأسرة الفلسطينية في مراحل سابقة فترة الإدارة العثمانية وساهمت مع كافة الأسر في الأمصار العربية في ازدهار حضارة هذه الدولة, ثم تتعرض فلسطين للاحتلال وتبدأ معاناة هذه الأسر مع الانتداب البريطاني .

أولا: الأسرة الفلسطينية خلال مرحلة الإدارة العثمانية لفلسطين.

ظلت الأسر الفلسطينية محافظة على هويتها طيلة المرحلة العثمانية، على الرغم من المخاطرات التي بدأت تهددها بظهور الأطماع الصهيونية في فلسطين.

1. دور الأسرة الفلسطينية في ظهور ملامح الشخصية الوطنية:

امتد حكم الدولة العثمانية إلى فلسطين، وبذلك أصبحت ضمن أقاليم هذه الإمبراطورية التركية الإسلامية.وفي ظل الوضع الجديد تميزت الأسر الفلسطينية بوحدتها والتحامها القائم على أساس رابطة الدم والنسب وشهدت العلاقات العائلية القائمة على القرابة، وحدة منسجمة ضمن كيان العشيرة التي أصبحت تمثل عصبية العائلية[2].

[2] نظير الجاهل، مفهوم العصبية عند إبن خلدون ، محاضرات، بدون طبعة، لبنان، معهد العلوم الاجتماعية، 1977م، ص93-95 .

ولأن المجتمع الفلسطيني كان ريفيا فقد كانت تعتمد فيه معظم الأسر على حرفة الزراعة، فقد كانت الأرض المصدر الرئيسي لموارد الرزق لهذه الأسر.أما على صعيد النظام الاجتماعي للأسرة الفلسطينية المنتظمة في إطار العائلة، فقد كان لكل عائلة شيخها الذي يمثلها في علاقاتها الاجتماعية مع العائلات الأخرى، وأنشأت العائلات في القرية مجلس شيوخ القرية، وقد حافظ شيوخ العشائر على مكانتهم حتى بعد انقضاء الحكم العثماني.[3]

وازدادت أهمية العائلات الفلسطينية لتصبح هذه العائلات من الحكام المحليين الفلسطينيين ومنهم آل رضوان، آل طرباي وآل فروخ وآخرين كما برزت منهم الزعامات المحلية التي أصبح لها نفوذ وأثر في فلسطين. وأهمهم عائلة ظاهر العمر التي تحالفت مع عائلات فلسطينية في الريف والمدينة وساهمت في ازدهار الحياة الاقتصادية منها الزراعية والتجارية. [4]

نتيجة لتماسك الأسر الفلسطينية وترابطها ضمن كيان العشيرة فقد استطاعت أن تحافظ على وحدة المجتمع الفلسطيني، بل كان له الدور العام والبارز في ظهور ملامح الشخصية الوطنية الفلسطينية مستقلة على السلطة العثمانية من خلال ممارستها للحكم ومحاولة تكوين دولة ذات سيادة.

2. صمود الأسرة الفلسطينية أمام إجراءات السلطة العثمانية:

طبقت السلطة العثمانية نظاما يتعلق بالأراضي في فلسطين، بأن جعلت ملكية الأرض تعود للدولة، لتصبح بذلك السيادة على الأرض الأميرية تعود للسلطان

[3] ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، الطبعة 2، بيروت، دار العلوم للملايين، 1965، ص32 .

[4] عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، 1700-1918(قراءة جديدة)، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسات الدراسات الفلسطينية، 1999، ص50.

العثماني، هذا إلى جانب أراضي أخرى هي الأرض الملك والأرض المشاع وأرض الوقف والأرض الموات.[5]

وهذا في إطار ما استحدثته التنظيمات العثمانية بخصوص الأراضي فكان قانون الأراضي العثماني لعام 1858م الذي تضمنت المادة الأولى منه تعريف أنواع الأراضي في الإمبراطورية العثمانية وتصنيفها إلى خمسة أصناف المذكورة ألفا أما المادة الرابعة من القانون المذكور فتعلقت بتقسيم أراضي الوقف[6]

ومع استقرار الأسر الفلسطينية وأنشطتها في مجالات مختلفة ظهر خطر الهجرة الصهيونية إلى فلسطين يلوح في الأفق. وفي ظل تساهل السلطة العثمانية وعدم تصديها للمخطط الصهيوني نجحت أولى الهجرات وشرع المستوطنون الصهاينة في إقامة المستعمرات الاستيطانية مما أصبح يهدد أوضاع الأسر الفلسطينية[7].

أما عن الواقع المعيشي للأسر الفلسطينية، فقد أثقلت السلطة العثمانية كاهل الفلاحين الفلسطينيين بجملة من الضرائب تعددت تسمياتها وزادت تكاليفها منها ضريبة الميري بلغت حوالي 5% من انتاج الأرض وضريبة العشر على المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى ضرائب أخرى[8].

---

[5] عيسى المر،أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية ، المنفصلة عن السلطة العثمانية ، بدون طبعة ، القدس ، مطبعة بيت المقدس ، 1923 ، ص217-218.

[6] موسى سرور ، الوقف الصحيح و الغير الصحيح ، بين المصالح الشخصية و التطبيقات الفقهية ، دراسة حالة وقف بيت لحم وبيت جالا ، بين عامي 1948م -1967م، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، العدد السابع، شهر جوان، سنة 2016، ص121.

[7] عصام أرشيدات و آخرون ، دراسات في القضية الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، دار الكندي للنشر و التوزيع ، 1992، ص26.

[8] محمود مراد النجف ، السلطة في المشرق العربي ، بدون طبعة ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، 1996، ص32.

هكذا وفي ظل هذه الأوضاع الصعبة، بدأت أحوال الأسر الفلسطينية تزداد صعوبة بفعل ما فرضته السلطة العثمانية من إجراءات ساهمت في تحويل عدد كبير من هذه الأسر إلى أسر فقيرة لم تتمكن من المحافظة على أراضيها التي أصبحت عرضة للاستيلاء من طرف الدخلاء المستوطنين الصهاينة بمساعدة الجهاز الإداري العثماني.

ثانيا: ظروف الأسرة الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين:

بتاريخ التاسع من ديسمبر 1917م تكون بريطانيا قد أتمت احتلال فلسطين واضعة تأسيس وطن لليهود فيها على رأس أولويات مخططها الاستعماري ثم شرع فعليا في التجسيد له خلال فترة الانتداب .

1. مضاعفة سلطة الانتداب للمستوطنين على حساب الأسر الفلسطينية:

في الوقت الذي وضعت فيه فلسطين تحت الانتداب البريطاني بلغ سكانها 673 ألف نسمة منهم 67 ألف فقط من اليهود ولكن مع مطلع عام 1922م ومن خلال أول إحصاء سكاني رسمي قامت به سلطة الانتداب بلغ عدد السكان في فلسطين 757182 نسمة منهم 83794 يهوديا، أما في إحصاءها لعام 1931م فقد بلغ التعداد 1035821 نسمة منهم 174620 يهوديا، ليرتفع العدد الإجمالي للسكان في عام 1947م إلى 1977626 نسمة منهم 614239 من اليهود بنسبة 31,1% [9]

الملاحظ أن نسبة الانتداب عملت على استقدام أعداد معتبرة من المستوطنين الصهاينة بالتنسيق مع الحركة الصهيونية.

[9] نزار خالد تميم، تاريخ فلسطين، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار الإعصار العلمي، 2016، ص158.

ومن هذا المنطلق أصدر قانون الهجرة لعام 1921م الذي يسمح باستقبال 16500 مهاجرا يهوديا سنويا، ثم تم تعديله بزيادة أعداد المهاجرين[10]، ومن أجل جعل فلسطين في متناول المستوطنين القادمين من مناطق مختلفة من العالم، عهد الانتداب البريطاني إلى تحويلها إلى مستعمرة بريطانية على الرغم من أن الانتداب نظام دولي شرعته عصبة الأمم لمساعدة الشعوب التي لها مقومات الأمة على الاستقلال ضمن دولها المستقلة.

استهداف سلطة الانتداب للمورد الرئيسي لمعيشة الأسر الفلسطينية:

بالموازاة مع التسهيلات التي ضمنتها سلطة الانتداب للمستوطنين الصهاينة لتمكينهم من الاستقرار في فلسطين توجهت إلى استهداف المورد الرئيسي للأسر الفلسطينية والمتمثل في الأرض. فقامت بإصدار مجموعة من القوانين التي ترمي إلى تجريد هذه الأسر من أراضيهم، فأقرت قانون نقل ملكية الأراضي سنة 1920م من أجل تسهيل امتلاك المستوطنين للأراضي التي تملكها الأسر الفلسطينية، ثم أصدرت قانون أراضي الحلول الذي يمنع على الفلاحين الفلسطينيين وأسرهم من توسيع أراضيهم الزراعية، وكذلك قانون الموات الذي يمنعهم من ضم أراضي جديدة إلى ملكيتهم هذا بالإضافة إلى اعتراف إدارة الانتداب بالمؤسسات الصهيونية الاستيطانية مع منحها امتيازات كبيرة من الأراضي الواسعة على حساب ممتلكات الأسر الفلاحية.[11]

[10] إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م)، بدون طبعة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بدون سنة النشر، ص386،387،راجع أيضا.نزار خالد تميم، المرجع السابق، ص210-212.

[11] المرجع نفسه، ص386 وما بعدها.

وبذلك حدثت تغيرات كبيرة على موارد الأسرة الفلسطينية خاصة ما يتعلق بملكية الأراضي الزراعية التي تمثل مصدر العيش لهذه الأسر.

ومع صدور قانون نزع الملكية الصادر سنة 1926 م منحت سلطة الانتداب لنفسها الحق في الاستيلاء على مزيد من أراضي العائلات الفلسطينية بحجة تخصيصها للمرافق العامة وقانون سنة 1928م الذي بموجبه استولت إدارة الانتداب على الأراضي التي لم تستطع الأسر الفلسطينية من إثبات ملكيتها، هذه الإجراءات وما صاحبها من تدابير أخرى كانت كفيلة بنقل مزيد من أراضي هذه الأسر إلى الصهاينة المستوطنين[12].

لقد ازدادت ظروف الأسر الفلسطينية سوءا من خلال استهداف سلطة الانتداب الصهيوني البريطاني لموارد معيشتها وذلك بمصادرة أراضيها مما ضيق الخناق على أحوال معيشتها.

المطلب الثاني: واقع الأسرة الفلسطينية مع الاعتقال تحت الاحتلال الإسرائيلي

بدأت الأسرة الفلسطينية لتجربتها المريرة مع الاعتقال في السنوات الأولى للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ليزداد وضعها قساوة مع تزايد وتيرة اعتقال الاحتلال لأعداد كبيرة من الفلسطينيين مما أثر سلبا على أسر هؤلاء المعتقلين.

أولا: أوضاع أسر المعتقلين الفلسطينيين في فترة الاحتلال ما بعد 1948م

نتيجة الإجراءات الانتدابية في حق الأسر الفلسطينية فإنه وعند إعلان الصهاينة المستوطنون قيام دولة إسرائيل في عام 1948م، كان الطابع الديموغرافي للسكان الفلسطينيين يتمثل في أغلبيته من سكان الأرياف الفلسطينية، حيث بلغت نسبتهم حوالي 70% وكان معظم أرباب الأسر الفلسطينية هم من العاملين في

[12] عادل سمارة، الرأسمالية الفلسطينية من النشوء إلى مأزق الاستقلال، فلسطين، مركز الزهراء، 1991، ص119، 120.

ميدان الفلاحة بما يمثل 57% من مجموع العمال العاملين في مختلف مناحي الاقتصاد الفلسطيني.[13]

ونشوب الحرب الاسرائيلية على الفلسطينيين في سنة 1948 ترتبت آثار وخيمة على بنية الأسر الفلسطينية وعلى وضعها المعيشي.

1. تأثير حرب 1948 على بنية الأسر الفلسطينية:

أدت حرب 1948م على الشعب الفلسطيني في فلسطين إلى اقتلاعه من أرضه، تشتت الأسر الفلسطينية وتحويلها إلى لاجئين .وقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين تم طردهم من طرف العصابات الاجرامية الصهيونية ما يفوق 750 ألف مواطن فلسطيني مع ما تسبب من تمزيق للعائلات الفلسطينية ودفع بعضها نحو الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين، وتهجير عائلات كثيرة خارج فلسطين إلى الدول العربية المجاورة مثل الأردن وسوريا ولبنان ومصر.[14]

وعلى صعيد الروابط التي تربط الأسر الفلسطينية بعقيدتها الإسلامية وما للمقدسات من أهمية بالغة في نفوسها فإن العدو الإسرائيلي في حربه لعام 1948م أقدم على انتهاكات المقدسات الدينية في القدس خاصة، وشجعه في ذلك ما اعتبرته دول غربية أن للصهاينة تخريب المقدسات العربية على اعتبار أن العرب قاموا بعمليات تخريب للآثار الدينية اليهودية.[15]

وعلى الرغم من محاولة المجموعة الدولية توفير الحماية لهذه المقدسات إلا أن الاحتلال أفشل جهودها باعتبار الوسيط الدولي الموفد إلى فلسطين، وهكذا بقي

---

[13] حبيب قهواجي، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948 ، لبنان ، مركز.

[14] محمد علي خلوص، التنمية الإقتصادية في قطاع غزة، 1948– 1968 بدون طبعة، مصر، دار النهضة 1968م ، ص151.

[15] C.F.N.Boyer, L'EXPERIENCE D UNE MEDIATION. Politique étrangère, 1949, p. 369.

تراث الأسر الفلسطينية وما يمثله لها من امتداد حضاري ووجداني كحق مكفول لهاتحت الخطر الإسرائيلي[16]

وبذلك كانت حرب 1948 حقا بمثابة النكسة لما تسببت فيه من مآسي ما تزال آثارها متواصلة إلى يومنا هذا، مع ما ألحقت بالأسر الفلسطينية من تفكيك وتشتيت وإفقار بنهب أراضيها وممتلكاتها ناهيك عن الاعتداءات على مقدساتها.

2. تأثير حرب 1948 على أحوال الأسر الفلسطينية:

تركت حرب 1948 آثارها الوخيمة على أحوال الأسر الفلسطينية سواء في الجانب الاجتماعي أو الجانب الاقتصادي ، فمن الناحية الاجتماعية تبعثرت الأسر الفلسطينية في مناطق جغرافية بعيدا عن أرضها التي ارتبطت بها و توطدت الروابط الاجتماعية الفلسطينية في رحابها مما سبب لها المعاناة بفعل التهجير .

كما تفرق أفراد هذه الأسر من خلال هجرة عشرات الآلاف من الفلسطينيين خارج فلسطين إلى الدول العربية بحثا عن العمل لتوفير ما يكفل العيش لعائلاتهم التي بقيت في فلسطين[17].

أما من الناحية الاقتصادية وفي ظل استيلاء الاحتلال الإسرائيلي على معظم أراضي فلسطين وإقدام مملكة الأردن على ضم الضفة الغربية الفلسطينية إلى سلطتها وجعلت مصر قطاع غزة تحت إدارتها. وقد ازدادت أوضاع الأسر الفلسطينية سوءا وترديا مع ما أصبحت تعانيه من فقر نتيجة ضعف عائدات القطاع الزراعي الذي كان يمثل أهم مورد لها، كما شهدت هذه الفترة الصعبة هجرة بعض الميسورين من

[16]G. Ripert et J. Boulanger,Traite de droit civil،T. Premier, L.G.D.J.Paris،1956, P.20.

[17]محمد علي خلوص، المرجع السابق، ص151.

الفلسطينيين وما نجم عنه من هجرة رأس المال الفلسطيني مما زاد من تأزيم الأوضاع الاجتماعية [18].

نتيجة احتلال إسرائيل لمساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية خارج ما خصصه لها قرار التقسيم فإن ذلك ضاعف من عمليات مصادرة أراضي الأسر الفلسطينية وتهجير العائلات صاحبة الحق فيها مما ألحق الأضرار الفادحة بأحوال هذه الأسر التي فقدت روابطها الأسرية بفعل التهجير والاعتقال وسحت مواردها مما أدخلها في الغربة والفقر وتباعد أفرادها إما معتقلين أو مغادرين بحثا عن العيش.

ثانيا : أوضاع أسر المعتقلين الفلسطينيين في فترة الاحتلال ما بعد 1967:

شهدت فلسطين المحتلة في عام 1967 حربا أخرى بين إسرائيل والعرب هذه الحرب التي مثلت نكسة ثانية للشعب الفلسطيني تمثلت في احتلال كامل أراضيه المتبقية بما فيها القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وتشتد معاناة الأسر الفلسطينية .

1 . ارتفاع وتيرة الاعتقال الإسرائيلي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967 .

بعد انتهاء حرب عام 1967 وانهزام الدول العربية عسكريا امام إسرائيل وسيطرت هذه الأخيرة على مناطق في الدول العربية المجاورة . باشرت دولة الاحتلال حملات واسعة من الاعتقالات في حق أرباب الأسر الفلسطينية وأفرادها، وبفعل أعداد المعتقلين قام الاحتلال بإنشاء العديد من المعتقلات ومراكز الاعتقال منها معتقل بئر السبع ، معتقل عسقلان، معتقل عتليت ومعتقل كفاريونا في أراضي الخط

[18] المرجع نفسه، ص151 وما بعدها .

الأخضر بالإضافة إلى معتقلات أخرى تمت إقامتها في المناطق الصحراوية البعيدة ومنها معتقل نفحة[19].

أمام تزايد الاعتقالات الإسرائيلية للفلسطينيين المتشتتين بأرضهم والرافضين للاحتلال الإسرائيلي وممارساته الإجرامية ،ارتفع عدد أسر المعتقلين الفلسطينيين بين أسر اعتقل الاحتلال منها الآباء وتركها دون معيل وأسر طال الاعتقال عدة أفراد منها لتتضاعف المأساة.

على الرغم من الضمانات التي أحاط بها القانون الدولي للمعتقلين باعتبارهم ليسوا مجرمين إنما على العكس من ذلك فهم يؤدون واجبهم النبيل تجاه شعبهم ووطنهم وذلك بالدفاع والذود عنه[20].

إلا أن أوضاع المعتقلين ازدادت سوءا بسبب ممارسات الاحتلال التعسفية الإجرامية مما انعكس سلبا على أسرهم .

2 – تفاقم معاناة المعتقلين الفلسطينيين و أسرهم :

ازدادت معاناة المعتقلين الفلسطينيين وأسرهم تفاقما مع استمرار سلطة الاحتلال الإسرائيلي في انتهاك كافة حقوقهم .فهي تواصل بشكل مستمر وممنهج اساليبها التعسفية التي تمس بأبسط الحقوق الإنسانية، بالإضافة إلى ممارسة طرق التعذيب الجسدي والنفسي والإهانات المتعمدة للمعتقلين هذا ما انتهج أساليب

[19]جهاد إبراهيم البطشي ، المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية مكتبة اليازجي، 2007، ص64، وما بعدها.

[20]Howard S.Le vie ،U.S.Naval war college ،International luw studies ،Volume 60 Documents on prisoners of War ،1979 ،P841

الضغط عليهم من أجل مساعدة الاحتلال على استهداف عناصر المقاومة الفلسطينية[21].

أمل ظروف الاعتقال فهي لا تتلاءم مع أدنى متطلبات الحياة للمعتقلين انطلاقا من المعتقلات التي جعلت أماكن الاحتجاز عبارة عن زنزانات ضيقة إلى حرمانهم من الطعام و إن توفر فهو رديء جدا وحرمانهم من المرافق الصحية أما بالنسبة لأسر المعتقلين فقد تسبب لهم هذا الحجز الإداري التعسفي الذي هو اعتقال من غير اتهام ومحاكمة في الإرهاق وعناء السفر لمسافات بعيدة لزيارة ذويهم في معتقلات خارج الأراضي المحتلة وكذلك إطالة فترات انتظارهم عند أبواب المعتقلات قبل السماح لهم بالزيارة وكذلك تم حرمان المعتقلين من مقابلة محاميهم [22].

نجم عن توسيع الاحتلال الإسرائيلي لسياسة الاعتقال تضاعف أسر المعتقلين الفلسطينيين وتفاقمت معاناتهم في ظل سياسة العقاب الجماعي التي يمارسها الاحتلال.

المبحث الثاني:تأثير الاعتقال على أسر المعتقلين الفلسطينيين والجهود الدولية لحمايتها

يعتبر الاعتقال من أقصى العقوبات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في حق الأسر الفلسطينية مما انعكس سلبا على أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ،وألحق بها أضرار فادحة وأثر عليها ككيان أساسي في المجتمع الفلسطيني على الرغم مما بذل من جهود دولية لحماية هذه الأسر من أثار الاعتقال المدمرة .

[21]فراس أبو هلال ،معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بيروت مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2009،ص27 .

[22]لمزيد من الإطلاع على معاناة الأسرى،راجع المرجع نفسه،ص43وما بعدها.

المطلب الأول :تأثير الاعتقال على حقوق أسر المعتقلين الفلسطينيين

لقد أثر الاعتقال الاسرائيلي تـأثيرا بـالغا على أسر المعتقلين الفلسطينيين سواء تعلق الأمر بالأوضاع الاجتماعية أو الأوضاع الاقتصادية لهذه الأسر.

أولا: تأثير الاعتقال على الحقوق الاجتماعية لأسر المعتقلين الفلسطينيين

طال الاعتقال كأسلوب تعسفي لاحتلال الأسـرة الفلسطينية، مما أثر على تماسكها وأعاقها في تأدية وظيفتها الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني .

1 – انعكاسات الاعتقال على تماسك أسر المعتقلين الفلسطينيين

هدفت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي منذ بدايته إلى ضرب وحدة المجتمع الفلسطيني وذلك بتفكيكه الممنهج لروابطه العائلية فقد أدت نكبة 1948 إلى تهـجير أعـداد كبـيرة من الأسر الفلسطينية التي نزحت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان في هذه المناطق بشكل مذهل وأدى إلى تغيير الأوضاع الديموغرافية من خلال ظهور تجمعات سكانية جديدة لا تتوفر على أدنى ظروف العيش الملائمة عرفـت بالمخيمات [23].

كان لهذا التهجير القسري للأسر الفلسطينية، وتجريدها من مساكنها وممتلكاتها الأثر البالغ في تشتيتها وإفقارها ودفعها للعيش في ظروف مزرية. ثم واصلت دولة الاحتلال الإسرائيلي ممارستها لسياسة الإبعاد والنقل والحبس بأسلوب غير مشروع وعلى نطاق واسع وذلك بهدف تهجير الأسر الفلسطينية بما فيها أسرا لمعتقلين وأسر الشهداء من الضفة الغربية وقطاع غزة لإفراغها من سكانها [24].

---

[23] نزار خالد تميم ، المرجع السابق ،ص163 ،164.

[24] سامح جابر البلقاجي، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007 ص105-106.

كما أدت الظروف الاجتماعية الصعبة إلى تفكك أسري واضطر مئات الأطفال إلى ترك مقاعد الدراسة والبحث عن العمل في محاولة منهم للمساهمة في تلبية احتياجات أسرهم [25].

بذلك وبعد أن ظلت الأسر الفلسطينية متماسكة ضمن وحدة اجتماعية مترابطة ضمن العائلة والعشيرة ,أدى التهجير والاعتقال الى تفكيك هذا الترابط مما أفقدها التماسك الاجتماعي وحال بينها وبين الاستقرار الاجتماعي .

2- انعكاسات الاعتقال على الوظيفة الاجتماعية لأسر المعتقلين الفلسطينيين:

مع الأسرة من أهمية كبيرة من خلال اضطلاعها بوظيفتها في تنشئة الأجيال وتماسك المجتمع الفلسطيني وترابطه, لكن وبفعل التهجير والقتل والاعتقال فإن الأسرة الفلسطينية تعذر عليها القيام بوظيفتها الاجتماعية وفي ذلك يقول البروفيسور "جلبير الأشقر" أن المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس مجتمعا ناتجا عن تطور طبيعي[26].

هذا يعني أن الأسرة الفلسطينية تأثرت بتركيبتها الاجتماعية المتصلة في الأسرة الكبيرة الممتدة وذلك بظهور الأسرة النواة وهي التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء ,وضمن هذا الإطار الأسري تتضافر جهود الزوجين في الاضطلاع بالوظيفة الاجتماعية للأسرة والمتمثلة في التنشئة الاجتماعية للأجيال في ظل الاستقرار النفسي والاجتماعي وقد أكدت التحقيقات التي أجراها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

[25] وثيقة الأمم المتحدة (مجلس حقوق الإنسان) رقم 10/22 بتاريخ 29-5-2009 الفقرات 64-73.

[26] غازي الصوراني، "التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة "، مطبعة الاخوة، 2001 ص11،12.

أن الغالبية العظمى من المعتقلين هم من المدنيين ويتم اعتقالهم من داخل منازلهم بعد اقتحامها من طرف جنود الاحتلال وتم استخدامهم وأسرهم كدروع بشرية[27].

وبعد عمليات الاعتقال وما يتم فرضه من ظروف مزرية على المعتقلين من إساءة المعاملة والتأثير عليهم جسديا ونفسيا وذهنيا لعقوبات جماعية عليهم وأسرهم من أجل ترهيبهم .

كما وجدت ربات البيوت لهذه الأسر في غياب معيليها في مهمة صعبة للتكفل بأفراد الأسرة هذه العوامل كلها عرقلت هذه الأسر في التفرغ لمهمتها في تنشئة الأطفال جعل أسر المعتقلين تعيش أوضاع سيئة حرمتها من متطلبات الحياة الكريمة.

ثانيا : تأثير الاعتقال على الحقوق الاقتصادية لأسر المعتقلين الفلسطينيين :

حرم الاعتقال الإسرائيلي أسر المعتقلين الفلسطينيين من معيشتهم اليومية، ولم يترك لها أي إمكانية من تحسين ظروفها الاقتصادية .

01-انعكاسات الاعتقال على الظروف المعيشية لأسر المعتقلين الفلسطينيين:

في ظل ما فرضه الاحتلال من حصار واعتقال في حق الأسر الفلسطينية عمل ايضا على وضع العراقيل المختلفة التي تعيق الاقتصاد الفلسطيني مما أوجد واقع اقتصادي سيئ تميز بانتشار البطالة وانخفاض دخل هذه الأسر .ضمن هذا الوضع العام الذي طال عموم الشعب الفلسطيني المحاصر وجدت أسر المعتقلين نفسها أمام ظروف معيشية جد صعبة حرمت الكثير من أبنائها من الحق في التعليم ,كما حرموا

[27] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مدينون مستهدفون، تقرير حول العدوان الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة بين 27 ديسمبر 2008 و 18 يناير 2009، ص 12 .

من فرص الحياة المتاحة لأبناء الأسر الأخرى التي وفرها لها معيليها من موارد الرزق سواء في الضفة والقطاع أو في المدن أو المستوطنات الإسرائيلية [28].

كما انعكس ذلك على تدني مستوى العيش الكريم لأفراد أسر المعتقلين بسبب ضعف أجور العمال مما حمّلها الأعباء وهذا ضمن الوضع الاقتصادي الصعب فجعل أكثر من 60 % من مجموع شريحة العمال في سوق العمل الإسرائيلية أوالمحلية يعيشون عند مستوى خط الفقر بمعدل 2375 شيكل للأسرة مما زاد في بؤس الفلسطينيين [29]، تحت هذه الظروف القاسية لم تعد أسر المعتقلين قادرة على تغطية نفقاتها مما جعل الظروف المعيشية لأفرادها تتدهور بشكل كبير.

2- انعكاسات الاعتقال على الظروف الاقتصادية لأسر المعتقلين الفلسطينيين:

لقد فرض الاحتلال الإسرائيلي من خلال أساليب الحصار والاعتقال تدابير أدت إلى تراجع خطير في تمتع أسر المعتقلين الفلسطينيين بالحقوق الاقتصادية بالإضافة إلى الحقوق الاجتماعية والثقافية من قبل هذه التدابير القيود الشديدة التي تفرضها إسرائيل على إستراد المواد الغذائية هذا إلى جانب التضييق على الأسر والحيلولة دون تأمين موارد معيشية كافية[30].

كما تفاقمت الأوضاع الاقتصادية لأمر المعتقلين وباقي الأسر الفلسطينية نتيجة الحصار الإسرائيلي والحروب المستمرة على المناطق المحتلة مما أدى إلى تدمير شبه كامل

---

[28] الجمعية العامة للأمم المتحدة، حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الاخرى تقرير بعثة تقصي الحقائق بشان النزاع في غزة، الموجز التنفيذي، وثيقة رقم A/HRC /12/48 (الموجز التنفيذي لتقرير غولدستون) الفقرة 30 ص 13 .14 .

[29] غازي الصوراني، المرجع السابق، ص13.

[30] تقرير الامين العام للامم المتحدة عن الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وثيقة الامم المتحدة رقم 64/517/ بتاريخ 6-11-2009 فقرات 7-8.

للاقتصاد في قطاع غزة وألحق أضرارا فادحة بالقطاع الزراعي وأصبح ما يمثل 30 % من الأراضي الزراعية المخصصة للزراعة في القطاع تندرج ضمن ما يسمى بالمنطقة العازلة مما حرم المزارعين من استغلال أراضيهم في هذه المنطقة[31].

وفي تضييقها للخناق على الأسر الفلسطينية، فرضت إسرائيل الحصار على جميع الصادرات الفلسطينية مما أثر على القطاع الزراعي والصناعي بالإضافة إلى تدمير كافة المنشأة في الأراضي المحتلة على نحو مأساوي زاد من معدلات الفقر والبطالة وأفقد الأسرى منها الغذائي وهكذا أدت هذه الظروف إلى حرمان الأسر الفلسطينية من كافة حقوقها الاقتصادية التي تضمن لها العيش الكريم وحرمتها من أي فرصة تسمح لها بترقية مدا خيلها الاقتصادية .

المطلب الثاني :الجهود الدولية لحماية حقوق أسر المعتقلين الفلسطينيين

تندرج كافة حقوق أسر المعتقلين الفلسطينيين التي طالها الاحتلال الإسرائيلي بفعل الاعتقال والحصار ضمن حقوق الإنسان التي تكفلها المواثيق الدولية , ولكن وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة في سبيل دعم هذه الحقوق وحمايتها ظل هذا الاحتلال الغاشم مستمرا في ممارسته .

أولا : الإطار القانوني لحماية حقوق أسر المعتقلين الفلسطينيين

تعتبر حقوق الإنسان حقوق غير قابلة للتصرف وهي مقررة لكافة الأشخاص مهما كان عنصرهم أو جنسهم أو أصلهم أو دينهم وبارتكاب الاحتلال للاعتقال في حق الفلسطينيين يكون قد مس بهذه الحقوق وهي الحقوق التي يضمنها القانون الدولي لحقوق الإنسان.

[31] وثيقة الامم المتحدة رقم 64/517/ المرجع السابق الفقرات 14-16.

01- حماية الحقوق المدنية و السياسية لأسر المعتقلين :

تنص المادة الرابعة في فقرتها الثانية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على عدم تقييد الحق في الحياة ، حظر التعذيب ، حظر العبودية والرق , حظر الاحتجاز بسبب عدم الوفاء بالدين، حظر تطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي ، الاعتراف بالشخصية القانونية ،حرية الفكر والضمير والدين والعقيدة [32]

كما جاءت المادة9 الفقرة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على "لكل فرد الحق في الحرية والأمان على شخصه ، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه".[33]

وحماية لحقوق الإنسان نصت اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م على المركز القانوني للمحتجزين والمعتقلين المدنيين لأسباب أمنية أو بموجب القانون الدولي [34]هذا بالإضافة إلى ما تكفله المادة 75 الفقرة 3 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م المتضمنة تبليغ المعتقل بأسباب احتجازه وإطلاق سراحه في أقرب وقت ممكن وقررت السماح له بالاتصال بأفراد عائلته وتلقي الزيارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر [35].

---

[32] BENCHIKH MADJID, "les organisation internationales et les conflits armés", l'harmattan, Paris, 2000, p. 138.

[33]المادة 9-1من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

[34] المواد 41-42-43-68-78-من اتفاقية طيف الرابعة لعام 1949.

(المبادئ والضمانات الإجرائية المتعلقة بالاحتجاز والاعتقال الإداري في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف) مقال منشور المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد 866 سنة 2007 ص 187

[35] يلينا بيجتش ، المبادئ و الضمانات المتعلقة بالاحتجاز و الاعتقال الإداري في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف ، مقال منشور ،المجلة الدولية للصليب الأحمر،العدد 866 ، لسنة 2007.

من الممارسات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي الاختفاء القسري للمعتقلين على الرغم من ضمان الحق في الحماية من هذا الاختفاء باعتباره يتعدى أثره ليطال أفراد أسرته وذلك بموجب المادة 04 فقرة 2 السابقة الذكر بالإضافة إلى ما تتعرض له كافة حقوق الإنسان من انتهاك .

2-حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأسر المعتقلين الفلسطينيين:

تنص المادة11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حق كل شخص في مستوى معيشي لائق له ولأسرته بما يضمن لهم توفير حاجياتهم من الغذاء والكساء والمأوى والتحسين المتواصل لظروف المعيشة.[36]

ويعتبر الحق في الغذاء الكافي جزء من الحق في الحصول على مستوى معيشي لائق وملائم وهذا ما جاء في الفقرة 1 من هذه المادة كما يعتبر الحق في السكن الملائم أيضا جزءا أساسي من الحق في مستوى معيشي لائق ,وفي ذلك تضمنت اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م والبروتوكول الملحق بها لعام 1977م التأكيد على حضر التهجير للسكان المدنيين وتدمير مساكنهم وممتلكاتهم الخاصة، وقد رأت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتـماعية والثقافية أن حالات نقل السكان وتهجيرهم الداخلي، وتغيير مواطن السكان تحت التهديد والإكراه، يعد إخلالا بالحق في السكن الملائم كما ان الدخلاء بالإكراه وتدمير المنازل بوصفها تدابير عقابية تتعارض هي أيضا مع القواعد المقررة ضمن العهد الدولي[37].

[36]أنظر المادة11من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[37]التعليق العام رقم 7 (1997) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سنة 1997 ص 45 ، فقرة 5، ص 46 ، فقرة 12.

وعن الحق في الصحة فقد نصت المادة 25 فقرة 1 من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان على" لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة له ولأسرته ، ويشمل المأكل والملبس والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية ".[38] هذا بالإضافة الى مجموعة من المواثيق الأخرى .[39]

أما بخصوص الحق في العمل فقد أكدت عليه المادة 11 من العهد الدولي المذكور " تقر ... بحق شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية[40]

وكذلك الحق في التعليم تضمنته مواثيق عديدة هي العهد الدولي والإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل .

ثانيا– اجهزة الامم المتحدة في حماية اسر المعتقلين الفلسطينيين :

مافتئت منظمة الامم المتحدة وخاصة أجهزتها الرئيسية تولي الاهتمام بحقوق الانسان في الأقاليم الواقعة تحت الاحتلال.

1– دور الجمعية العامة في حماية حقوق أسر المعتقلين الفلسطينيين :

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي التي ترضخ شعوبها تحت الاحتلال، ومن هذه الشعوب الشعب الفلسطيني التي أقرت المنظمة بشأنه قرارات كثيرة وما تزال تركز

[38] المادة 1/25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[39] المادة 12 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965 المادة 12 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 المادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.

[40] المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الاهتمام على اوضاعه المأساوية تحت الاحتلال ولعل أهم الحقوق هو الحق في تقرير المصير[41].

لم تتوقف الجمعية العامة للأمم المتحدة في توصياتها عند حق تقرير المصير كحق من الحقوق الجماعية للشعب الفلسطيني ،انما جاءت قرارات أخرى تؤكد على الالتزام بحقوق الانسان الفردية المنصوص عليها في الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ومن هذه القرارات القرار رقم 94/64 الصادر بتاريخ 19 جانفي 2010 تحت عنوان "الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني " والذي أكد على أن حقوق الإنسان المتضمنة في العهد الدولي الخاص ".

بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل يجب أن تحترم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما عبرت الجمعية العامة عن قلقها العميق إزاء مواصلة الاحتلال واستمراره في اعتقال ألاف الفلسطينيين ، بمن فيهم الأطفال والنساء في مراكز الاعتقال تحت ظروف قاسية تمس بسلامتهم ومع ما يتعرضون له من سوء معاملة وكافة أنواع التعذيب[42].

كما أولت الجمعية العامة عناية لحقوق الانسان الفلسطيني بما فيها أسر المعتقلين جراء العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بإحالة تقرير تعبئة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق إلى مجلس الأمن [43].

---

[41] مانع جمال عبد الناصر (بعض الجوانب القانونية الدولية للقضية الفلسطينية)، مقال منشور، مجلة التواصل مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، عدد 12، شهر مارس، سنة 2004 ، ص 24-26 .

[42] قرار الجمعية العامة رقم 94/64 بتاريخ 2010/01/19م.

[43] قرار الجمعية العامة رقم 10/64 المؤرخ في 2009/12/01 م.

لكن ومع كثرة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وتعددها لم تتغير أوضاع أسر المعتقلين وباقي أفراد الشعب الفلسطيني بسب عدم فعالية هذه القرارات.

2- تعامل مجلس الأمن الدولي مع حماية حقوق اسر المعتقلين الفلسطينيين:

يعتبر مجلس الامن الدولي من أهم أجهزة الأمم المتحدة وبذلك يكون هو الهيئة التنفيذية المسؤولة على حماية حقوق الانسان لما لها من ارتباط بالسلم والأمن الدوليين.

وبخصوص حقوق أسر المعتقلين وكافة شرائح المجتمع الفلسطيني وعلى الرغم من تأكيد مسؤولية عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة واعتبار أن انتهاكات حقوق الانسان يمكن ان تشكل تهديد للسلام العالمي إلا انه تعامل معها بازدواجية منتهجا سياسية الكيل بمكالين[44]

اقتصرت قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحقوق الفلسطينيين على مجرد إدانة انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي وعلى جسامتها، وفي عديد من النزاعات المسلحة تدخل مجلس الأمن مستندا إلى الفصل السابع وفرض الجزاء على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان[45].

إلا أن هذا المجلس ومع ما يرتكبه الاحتلال الاسرائيلي في حق المعتقلين وأسرهم وباقي أفراد الشعب الفلسطيني من انتهاكات جسيمة لكافة حقوقهم المكفولة ضمن المواثيق الدولية وما لهذه الافعال غير المشروعة من تهديد السلم الدولي التزم الصمت ولم تكن قراراته ذات جدوى بسبب الانحياز المطلق للولايات المتحدة

---

[44] سفيان لطيف علي ، التعسف في استعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي ، الطبعة الأولى ، لبنان ، بيروت ،منشورات الحلبي الحقوقية، 2013،ص 132

[45] على سبيل المثال : قرار مجلس الأمن رقم S/1572 لعام 2004 المتعلق بكوت ديفوار والقرار رقم S/RES /1807 لعام 2008 المتعلق بالكونقو الديمقراطية .

إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي والتغطية على مختلف جرائمه المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني رجالا ونساءاً وأطفالا . وفي ذلك دعا تقرير "غولدسون" الى ضرورة تدخل المجتمع الدولي لوضع حد لهذه الانتهاكات [46].

انه ومع التدهور الخطير لأوضاع اسر المعتقلين الفلسطينيين بفعل الأضرار الجسيمة الناجمة عن الاعتقال وقف مجلس الأمن الدولي وما له من مسؤولية مباشرة على حماية حقوق الإنسان تحت الاحتلال موقف المتفرج و هذا بفعل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه. والأخطر فيذلك ان هذا المجلس تحول إلى آداة لحماية جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يتضح أن الأسرة الفلسطينية كان لها الدور البارز في تماسك المجتمع الفلسطيني وقد استطاعت على مدار سنوات طويلة ان تحافظ على هوية الشعب الفلسطيني. لكن واقع الاحتلال الإسرائيلي فرض عليها تحولات خطيرة بفعل سياسة التهجير والاعتقال، أثرت تأثيرا بليغا على أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية لتتفاقم معاناة الأسر الفلسطينية مع الاعتقال الإسرائيلي وتزايد وتيرته واتساع نطاقه وتدخل اسر المعتقلين مرحلة جد حرجة افقدها الاحتلال فيها كافة حقوقها المشروعة وجاءت انعكاسات الاعتقال كارثية سواء على تماسك الأسر ووظيفتها الاجتماعية أو على أحوال معيشتها وظروفها الاقتصادية .

وأمام هده الوضعية الخطيرة لانتهاكات حقوق اسر المعتقلين وغيرهم من الأسر الأخرى وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة في سبيل حماية هذه الحقوق عجز المجتمع الدولي عن ردع دولة الاحتلال والاعتقال من اجل وقف ممارستها

[46] سفيان لطيف علي ، المرجع السابق ، ص164

التعسفية ضد هذه الأسر التي طالت أوضاعها المزرية مع الاعتقال، مما بات يفرض على المنظمات الدولية وعلى رأســـها الأمم المتحدة التدخل بجد والخروج لتأمين هذه الأسر وذلك من خلال الإجراءات الصارمة التالية :

- تدخل مجلس الأمن بما يكفله له ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ تدابير حماية الأسر الفلسطينية بما فيها أسر المعتقلين وذلك وفق الفصل السابع .
- التزام دولة الاحتلال بالمواثيق الدولية التي تكفل حماية حقوق الشعب الفلسطيني بما فيها الحقوق الفردية لأسر المعتقلين.
- تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة .

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1- المواثيق والقرارات والتقارير

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 م.
- اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام 1989.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965م.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (وثيقة رقم A / 64 / 517 في 2009/11/16م .

– تقرير الأمين العام للأمن المتحدة (وثيقة رقم 10/22/ A /GRH / في 29 /2009/05م .

– تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول العدوان الإسرائيلي على غزة بين 2008/12/27و2009/1/18.

– قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة : رقم 64 / 94 رقم 10/64(2010).

– قرارات مجلس الأمن الدولي : رقم 1572 / 9 (2004) ، 1807 / (2008)2008/12/27و2009/1/18.

– ميثاق الأمم المتحدة .

2– الكتب:

– الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بدون طبعة، بدون سنة نشر.

– حبيب قهوجي، " العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ عام 1948 " لبنان " مركز الأبحاث 1982.

– جهاد ابراهيم البطش " المعتقلون الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية " مكتبة الباذجي " 2007.

– ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، الطبعة الثانية ن بيروت ، دار العلوم للملايين، 1965.

– سامح جابر البلتاجي، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون طبعة، 2007.

– سفيان لطيف علي، التعنيف في استعمال حق النقض في مجلس الامن الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،2013.

– عادل سمارة، الرأسمالية الفلسطينية من النشوء الى مأزق الاستقلال، فلسطين، مركز الزهراء، 1991.

– عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، 1700– 1981، (قراءة جديدة)، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى،1999 .

– عصام أرشيدات وآخرون، دراسات في القضية الفلسطينية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1992.

– عيسى المرن، أحكام الاراضي المتبعة في البلاد العربية، المنفصلة عن السلطة العثمانية، القدس، مطبعة بيت المقدس بدون طبعة، 1923م

– غازي الصوراني، التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مطبعة الاخوة، غزة، بدون طبعة، 2001.

– فراس ابو هلال " معاناة الاسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي بدون طبعة " مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات "2009.

– محمد علي خلوص " التنمية الاقتصادية في قطاع غزة " 1948–1968" بدون طبعة " مصر " دار النهضة " 1968.

– محمود مراد ، النخب والسلطة في المشرق العربي ، بدون طبعة بيروت ، معهد الإنماء العربي 1996.

– نزار خالد تميم تاريخ فلسطين الطبعة الاولى الاردن عمان دار الاعصار العلمي 2016.

– نظير الجاهل ، مفهوم العصبية عند ابن خلدون محاضرات ، بدون طبعة ، لبنان ، معهد العلوم الاجتماعية 1977

3– المقالات :

– مانع جمال عبد الناصر " بعض الجوانب القانونية الدولية للقضية الفلسطينية " مقال منشور " مجلة التواصل "مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية " جامعة باجي مختار " عنابة " الجزائر " العدد 12 " شهر مارس " سنة 2004.

– موسى سرور " الوقف الصحيح وغير الصحيح " بين المصالح الشخصية والتطبيقات الفقهية " دراسة حالة وقف بيت لحم وبيت جالا

– يلينا بيجتش " المبادئ والضمانات المتعلقة بالاحتجاز والاعتقال الاداري في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف "، المجلة الدولية للصليب الاحمر، العدد 866، لسنة 2007.

– بين العامين 1948–1967 " مقال منشور " مجلة الناصرية " للدراسات الاجتماعية والتاريخية "مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية " جامعة معسكر " العدد السابع " شهر جوان " سنة 2016.

ثانيا : باللغة الأجنبية:

OUVRAGES:

- Benchikh madjid, "Les Organisations Internationales et les conflits armés", l'harmattan, Paris, 2000

- C.F.N . Boyer ,l'expérience d'une médiation ,politique étrangère ,1949

- G.Ripert et J.Boulanger, traité de droit civil, T Premier, L.G.D.J, Paris, 1956.

-Howard S Levie , US, Naval war college , International low studies, volume 60, documents on prisoners of war ,1979.